الأمم المتحدة

A/55/481

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2000
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والخمسون
البند ١٢٥ من جدول الأعمال
نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا – مقدمة

١ – نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين[١]. وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير الأمين العام عن استثمارات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/55/3)، وتقرير مجلس مراجعي الحسابات المقدم إلى الجمعية العامة عن حسابات الصندوق لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩[٢]. وخلال نظرها في هذه المسائل، التقت اللجنة برئيس مجلس صندوق المعاشات التقاعدية وممثلي الأمين العام وأمانة صندوق المعاشات التقاعدية.

ثانيا – المسائل الاكتوارية

٢ – يتناول مجلس صندوق المعاشات التقاعدية في الفقرات من ١٤ إلى ٤٧ من تقريره المسائل الاكتوارية، بما فيها نتائج التقييم الاكتواري الخامس والعشرين للصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وكان التقييم السابق قد أعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧وأُبلغت الجمعية العامة بنتائجه في دورتها الثالثة والخمسين في عام ١٩٩٨[٣]. ويحدد التقييم الاكتواري ما إن كانت أصول الصندوق الحالية والمقدرة مستقبلا ستكفي لتغطية التزاماته.

٣ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٩ من ذلك التقرير أن مجلس صندوق المعاشات التقاعدية وافق على الافتراضات الاكتوارية التي أوصت لجنة الاكتواريين باتخاذها أساسا للتقييم الدوري الخامس والعشرين، الذي أعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وترد في الفقرة ٢٣ من الوثيقة A/55/9 نتائج التقييم الدوري الخامس والعشرين، مقارنة بنتائج التقييم السابق الذي أعد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وكانت الافتراضات الاقتصادية والافتراضات المتعلقة بزيادة عدد المشتركين التي أُخذ بها في

031100 021100 00-68869 (A)
0068869

التقييم الدوري في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ هي نفسها التي استخدمت في التقييم السابق.

٤ - ووفقا للمذكور في الفقرة ٢٤ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، أظهر التقييم الدوري الخامس والعشرين، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، حدوث نقصان بنسبة ٣,٨٩ في المائة في معدل الاشتراكات المطلوب (من ٢٣,٣٤ إلى ١٩,٤٥ في المائة)، مما أسفر عن فائض اكتواري نسبته ٤,٢٥ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي. ويرد في الفقرة ٢٥ وصف للعناصر التي أسهمت في إحداث النقصان في معدل الاشتراكات المطلوب. وكما في حالة التقييم السابق، فإن النقصان في معدل الاشتراكات المطلوب عزي أساسا إلى ازدياد قوة دولار الولايات المتحدة وعائدات الاستثمار منذ التقييم السابق.

٥ - كما يرد في الفقرات من ٢٨ إلى ٣١ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية عرض لنتائج التقييم الاكتواري للصندوق بالدولارات مقارنة بحجم خصوم الصندوق المسقطة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ويمثل الفائض البالغ ٢٧٨,٦ ٥ مليون دولار، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، في إطار التقييم الدوري الحالي، ١١,٤ في المائة من الخصوم المسقطة للصندوق، مقابل فائض قدره ٤١٧,٣ مليون دولار في إطار التقييم السابق، أي ما يكافئ ١,٠ في المائة فقط من الخصوم المسقطة للصندوق. وزودت اللجنة بجدول يبين تطور التقييم الاكتواري للصندوق منذ عام ١٩٧٦ بالقيمة المطلقة وكنسبة مئوية من الخصوم المسقطة (انظر مرفق هذا التقرير).

٦ - وفي الفقرة ٤٧ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، أحاط المجلس علما بالنتيجة التي خلصت إليها لجنة الاكتواريين، وهي ''أن من الحكمة أن يُخصص جانبا، لحالات الطوارئ المعاكسة، جزء من الفائض يكافئ بالقيمة الحالية ما بين ٢,٠ في المائة و ٢,٢٥ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، على أن تخضع هذه النسبة للاستعراض في المستقبل؛ ويمكن أن يستخدم الجزء المتبقي في إجراء تغييرات في الاستحقاقات/الاشتراكات. وإذا ما ظلت التجربة مواتية عند إجراء التقييم الاكتواري التالي (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)، يمكن حينئذ إتاحة أجزاء إضافية من الفائض لإجراء مزيد من التغييرات في الاستحقاقات/الاشتراكات'' (A/55/9، الفقرة ٣٥). ووافق المجلس أيضا على النتيجة التي خلصت إليها لجنة الاكتواريين، على النحو المبين في الفقرة ٣٧، وهي ''أن معدل الاشتراكات الحالي البالغ ٢٣,٧ في المائة من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي كاف للوفاء بالاحتياجات من الاستحقاقات بموجب الخطة''. **وتوافق اللجنة الاستشارية على هذا الرأي وتوصي بالإبقاء على معدل الاشتراك الحالي البالغ ٢٣,٧ في المائة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٥٣/٢١٠ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ التي مؤداها ''أن مجلس صندوق المعاشات التقاعدية ينبغي أن يواصل رصده عن كثب لتطور التقييم الاكتواري للصندوق وأنه ينبغي عدم محاولة تخفيض المعدل الحالي للاشتراكات في الصندوق أو تغيير أية سمات أخرى ما لم يتكرر بصورة نمطية حدوث فوائض في التقييمات المقبلة، ولحين حدوث ذلك''.**

٧ - وترد في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٦ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية مناقشة استعراضية للقرارين المشروطين اللذين سبق أن اتخذهما المجلس وأبلغهما إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٨. وكان هذان القراران يتعلقان بما يلي: (أ) تغيير سعر الفائدة المطبق على الاستعاضة بمبالغ إجمالية عن الاستحقاقات الدورية، طبقا للمادة ٢٨ (ز) من النظام الأساسي للصندوق، وذلك من ٦,٥ في المائة إلى

٦,٠ في المائة، فيما يتعلق بالخدمة المسدد عنها اشتراكات والمؤداة بدءا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ و (ب) توصية الجمعية العامة بتخفيض العتبة اللازمة لإجراء تسويات تكلفة المعيشة للمعاشات التقاعدية الجاري صرفها من ٣ في المائة إلى ٢ في المائة، بدءا من التسوية المقرر إجراؤها في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠١. **وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٥٦ من التقرير أن مجلس صندوق المعاشات التقاعدية قرر أن يؤكد القرارين المشروطين المتخذين في عام ١٩٩٨. وتوافق اللجنة الاستشارية على الموقف الذي اتخذه مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بشأن هاتين المسألتين.**

٨ - ووفقا للمذكور في الفقرة ٥٧ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، فإن المجلس ''قرر إنشاء فريق عامل ثلاثي للاضطلاع باستعراض أساسي لأحكام الصندوق المتعلقة بالاستحقاقات، على ضوء التطورات في سياسات التوظيف والأجر في المنظمات الأعضاء في الصندوق والتطورات في ترتيبات المعاشات التقاعدية على الصعيدين الوطني والدولي، حتى يتسنى تحديد احتياجات الصندوق الطويلة الأجل في المستقبل''. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن صلاحيات الفريق العامل مدرجة في الفقرة ٥٩ من التقرير. **وترى اللجنة أن هذه الصلاحيات فضفاضة بعض الشيء، وهي على ثقة من أن الفريق العامل سيتسنى له في نهاية المطاف أن يركز على مسائل محددة كي يمكنه التوصل إلى توصيات دقيقة.** وفي هذا الصدد، ينبغي للفريق العامل، لدى معالجته لمسألة الاستخدام الممكن لأي حصة من الفائض، أن ينظر في توجيه جزء من ذلك الفائض إلى إعادة هندسة عمليات الصندوق (انظر الفرع السادس أدناه) بالإضافة إلى بحث الخيارات المتعلقة بإجراء زيادة في الاستحقاقات أو تخفيض في الاشتراكات.

ثالثا - استثمارات صندوق المعاشات التقاعدية

٩ - وفقا لما ذكره الأمين العام في تقريره (A/C.5/55/3، الفقرتان ١٨ و ٢٦)، زادت القيمة السوقية لأصول الصندوق بمبلغ ٨٨٦ ٥ مليون دولار، وذلك من ١٧٠ ٢٠ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ إلى ٠٥٦ ٢٦ مليون دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، أي بنسبة ٢٩,٢ في المائة. وبلغت نسبة مجموع عائدات الاستثمار ١١,٣ في المائة للسنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، و ١٨,٠ في المائة للسنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠. وبعد تعديل هاتين النسبتين وفقا للمؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة، يصبح المعدلان ''الحقيقيان'' للعائد في السنتين المنتهيتين في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩ و ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠، ٩,٢ في المائة و ١٣,٨ في المائة، على التوالي. وبلغ المعدل التراكمي السنوي لمجموع العائدات على مدى فترة الأربعين عاما التي تتوافر عنها بيانات ٩,٣ في المائة، وبذا يصبح المعدل ''الحقيقي'' للعائدات ٤,٦ في المائة بعد إجراء التعديل وفقا للمؤشر القياسي لأسعار الاستهلاك في الولايات المتحدة. وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن البيئة الاستثمارية قد تغيرت تغيرا ملموسا منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، مع التقلب الشديد الذي أصاب الأسواق. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى ما ذكرته في الفقرة ١٠ من تقريرها A/53/511 من أنها ''تدرك أن القيمة السوقية للصندوق تخضع للتقلبات''.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٤/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم استخدام معيار أساسي كان قد وضع في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ لمقارنة أداء الصندوق بالمؤشرات القياسية الدولية الرئيسية للأسهم والسندات. وخلال السنتين قيد الاستعراض، كان أداء الصندوق منخفضا عن معياره

الأساسي في السنة الأولى المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٩، بينما جاوز أداؤه هذا المعيار بقدر كبير في السنة الثانية المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠ (A/C.5/55/3، الفقرتان ٢٨ و ٢٩).

رابعا – لجنة الاستثمارات

١١ – تقضي المادة ٢٠ من النظام الأساسي للصندوق بأن يعين الأمين العام أعضاء لجنة الاستثمارات بعد التشاور مع مجلس صندوق المعاشات التقاعدية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، رهنا بتصديق الجمعية العامة على ذلك. وقد أبلغ الأمين العام المجلس أسماء ثلاثة أعضاء للجنة الاستثمارات يعتزم أن يقترح على الجمعية العامة أن تصدق على تعيينهم في دورتها الخامسة والخمسين، بعد التشاور مع اللجنة الاستشارية. وجميع هؤلاء أعضاء في اللجنة سيعاد تعيينهم لفترات إضافية مدة كل منها ثلاث سنوات، تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ (انظر A/55/9، الفقرة ١٠٤). وقد أرسلت اللجنة الاستشارية كتابا بهذا الصدد إلى الأمين العام لإبلاغه بموافقتها.

خامسا – البيانات المالية للصندوق وتقرير مجلس مراجعي الحسابات

١٢ – تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ١٠٥ و ١٠٧ من التقرير أن مجلس صندوق المعاشات التقاعدية قام بفحص واعتماد البيانات المالية والبيانات ذات الصلة التي قدمها أمين مجلس صندوق المعاشات التقاعدية بشأن عمليات الصندوق للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ونظر في استنتاجات وتوصيات مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/55/9، المرفقان الثاني والثالث).

١٣ – وتتضمن الفقرة ١٠ من المرفق الثالث للوثيقة A/55/9 التوصيات الرئيسية لمجلس مراجعي الحسابات. وفيما يتعلق بموضوع الخبراء والاستشاريين، أوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن يخطط الصندوق لاحتياجاته مسبقا بحيث يتاح متسع من الوقت لتجهيز الاتفاقات التعاقدية المؤسسية، كي يتسنى الحد من الاستعانة بالمتعاقدين في إطار بند الاستثناء دون إجراء عطاءات تنافسية (A/55/9، المرفق الثالث، الفقرة ٥٣). **وتتفق اللجنة مع الرأي الذي أبداه مجلس مراجعي الحسابات.**

١٤ – وترد مناقشة لتغطية أنشطة الصندوق بالمراجعة الداخلية للحسابات في الفقرات من ٥٧ إلى ٦٧ من تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/55/9، المرفق الثالث). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٦١ و ٦٢ أن وحدة المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق، التي توجد ضمن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، لم تتمكن من أن تنفذ تنفيذا تاما خططها لمراجعة الحسابات في عام ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم يقدر تقديرا كافيا مدى تعقد بعض أنشطة عمليات الصندوق المدرجة في خطة العمل لعام ١٩٩٩. وتوجد في وحدة المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق ثلاث وظائف ثابتة (واحدة برتبة ف-٤ ، وواحدة برتبة ف-٣، وواحدة من فئة الخدمات العامة)، ظلت منها الوظيفة التي رتبتها ف-٣ شاغرة طوال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ومن المجالات الرئيسية الثمانية لعمل الصندوق، التي تتطلب مبادئ توجيهية لمراجعة الحسابات، لم يُعد المكتب مبادئ توجيهية إلا لخمسة مجالات، وبذا ظلت مجالات إدارة الاستثمارات والخدمات الاكتوارية والخدمات التعاقدية دون تغطية، حتى أيار/مايو ٢٠٠٠. **وتوصي اللجنة بأن يضاعف المكتب جهوده من أجل إتمام برامج عمله في المواعيد المحددة، وأن يطلب توفير ما قد يراه لازما من موارد الموظفين بالقدر الذي يتناسب مع المسؤوليات المطلوب الاضطلاع بها.**

سادسا – الاحتياجات الإدارية للصندوق في الأجل الطويل

١٥ – فيما يتعلق بتلبية احتياجات الصندوق مستقبلا، ترد في الفقرات من ١٢٢ إلى ١٤٦ من تقرير المجلس مناقشة لاحتياجات الصندوق التكنولوجية الضرورية الطويلة الأجل وطرائق تلبية هذه الاحتياجات فيما يتعلق بالنظم الحاسوبية وإعادة هندسة العمليات والتحسينات التكنولوجية. وبناء على دراستين أجرتهما جهتان استشاريتان خارجيتان وعلى تقييم داخلي قام به موظفو أمانة الصندوق، يقترح الصندوق تحديث الطريقة التي يتم بها الحصول على المعلومات ونشرها. ويقترح الصندوق إنشاء وسائل آلية لتبادل البيانات المتعلقة بإجراءات شؤون الموظفين بين النظم الحاسوبية للصندوق والنظم الحاسوبية للمنظمات الأعضاء، كوسيلة للتحسين الكمي والكيفي للمعاملات التي يجري تجهيزها. فالتبادل الالكتروني للمعلومات بين الصندوق والمنظمات الأعضاء فيه، وكذلك بينه وبين المشتركين والمستفيدين، هو السبيل المؤدي إلى تحقيق قدر كبير من الكفاءة في مجالات عديدة.

١٦ – ويقترح الصندوق أن يجري الاضطلاع بهذا المشروع على مرحلتين. أما المرحلة الأولى فتشمل مبادرات قصيرة الأجل وتتألف من التخطيط الاستراتيجي وتخطيط المشاريع والاحتياجات الفنية، وإعداد طلبات تقديم المقترحات المتصلة بذلك. ومن المتوقع أن يصبح لدى الصندوق عند إنجاز هذه المرحلة ''مخطط رئيسي'' للتكنولوجيا المحددة التي ينبغي استخدامها في المرحلة التالية للأخذ بالأساليب الآلية لمعالجة المعلومات المتعلقة بالمعاشات التقاعدية والمعاملات المتصلة بها. وستوفر هذه المرحلة الأولية فهما أفضل لتكاليف التنفيذ الكامل للمشروع، وستوفر كذلك بيانا أكثر وضوحا للمكاسب المحتملة على صعيد الإنتاجية. وأما المرحلة الثانية من المشروع فستشمل التنفيذ الفعلي الطويل الأجل للمبادرات الاستراتيجية، وستتضمن إنشاء وصلات بينية تترابط بها نظم الصندوق مع نظم الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الأعضاء. وسيشمل هذا تطوير الهياكل الأساسية وتحسينها، وإعداد وسائل جمع البيانات عن طريق الشبكة العالمية، وتطوير الوصلات البينية والتكوينات الشبكية اللازمة لتخزين البيانات، وتطوير التطبيقات الشبكية اللازمة للاطلاع على البيانات في ظل بيئة مأمونة. وسيتحدد النطاق الكامل لهذه المرحلة لدى إنجاز المرحلة الأولى.

١٧ – وأُبلغت اللجنة الاستشارية بأن أحد الجوانب البالغة الأهمية في المرحلة الأولى للمشروع هو التحقق من مستوى التزام المنظمات الأعضاء بالمشاركة في عملية إنشاء وصلات بينية الكترونية بين نظمها الحاسوبية ونظم الصندوق. وأُبلغت اللجنة، على وجه الخصوص، بأن المشروع لا يمكن أن يكون مجديا إلا إذا توافر لدى الأمم المتحدة الاستعداد لإيلاء أولوية عالية لبناء وصلات بينية مناسبة بين نظامها المتكامل للمعلومات الإدارية ونظم الصندوق، ووفرت ما يلزم لذلك من الموارد الإدارية والمالية. وتبلغ نسبة العاملين حاليا في الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ٦٥ في المائة من المشتركين العاملين. وتحث اللجنة الأمم المتحدة بقوة على أن تتخذ التدابير اللازمة.

١٨ – وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس صندوق المعاشات التقاعدية طلب إلى أمانة صندوق المعاشات التقاعدية أن تشرع في تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الاستراتيجية التكنولوجية المقترح ''في حدود الموارد القائمة قدر الإمكان. وستقوم اللجنة الدائمة في اجتماعها المقرر عقده في عام ٢٠٠١ بإعادة تقييم مدى الحاجة إلى موارد إضافية لفترة السنتين ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ '' (A/55/9، الفقرة ١٤٦).

١٩ – وتحيط اللجنة الاستشارية علما بالتقرير المرحلي عن تدابير تعزيز دور مكتب الصندوق في جنيف وتفويض

سلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الموظفين والمشتريات إلى الصندوق، على النحو المعروض في الفقرات من ١٤٧ إلى ١٥٤.

سابعا – مسائل أخرى

٢٠ – تتناول الفقرات من ١٥٥ إلى ١٧٦ من تقرير مجلس صندوق المعاشات التقاعدية المسائل المتعلقة بحق الأزواج والأزواج السابقين في الحصول على استحقاقات الخلف. **وتوافق اللجنة الاستشارية على التوصيات المقدمة من مجلس صندوق المعاشات التقاعدية إلى الجمعية العامة، بصيغتها المبينة في الفقرات ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٩ و ١٧٠ و ١٧٦ من تقرير المجلس.**

٢١ – وفيما يتعلق بموضوع الحكم الصادر عن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة الذي يستدعي اتخاذ إجراء من قبل الجمعية العامة (A/55/9، الفقرات ٢٦٣ – ٢٧٢)، **توافق اللجنة الاستشارية على رأي مجلس صندوق المعاشات التقاعدية، بصيغته المبينة في الفقرتين ٢٧٠ و ٢٧١.**

الحواشي

(١) سيصدر بوصفه من: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، الملحق رقم ٩ (A/55/9).

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والخمسون، الملحق رقم ٩ (A/53/9)، الفقرات ١٤-٤٧.

المرفق

تطور العجز (الفائض) الاكتواري للصندوق منذ عام ١٩٧٦ كنسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي وبدولارات الولايات المتحدة، وكنسبة مئوية من الالتزامات المسقطة

تاريخ التقييم	الافتراضات الاقتصادية المستخدمة في التقييم الدوري[أ]	معدل الاشتراك المطلوب	العجز (الفائض) كنسبة مئوية من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي	بملايين الدولارات	كنسبة مئوية من الالتزامات المسقطة
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦[ب]	٣/٧,٥/٣,٥	١٩,٩٥	(١,٠٥)	(٢٢٥,٠)	٣,٠
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨	٣/٧,٥/٣,٥	٢١,٣٧	٠,٣٧	١٢١,٧	١,٤
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠	٦/٩/٦,٥	٢٧,٨٢	٦,٨٢[ج]	٥ ٣١٥,٧	٢٢,٠١
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢	٦/٩/٦,٥				
(أ) قبل تغييرات ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣		٢٩,٧١	٨,٤١[ج]	٧ ٠٥٧,٦	٢٥,٦
(ب) بعد تغييرات ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣		٢٥,٧٢	٤,٧٩[ج]	٤ ٠١٨,٤	١٦,٤
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤	٦/٩/٦,٥				
(أ) قبل تغييرات ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		٢٥,٩٤	٤,٩٤[ج]	٤ ٤٩٠,٦	١٦,٥
(ب) بعد تغييرات ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ و ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥		٢٤,٧٦	٣,٠١[د]	٢ ٧٣٤,٣	١٠,٤
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦	٦/٩/٦.٥	٢٦,١٥	٤,٤٠[د]	٣ ١٨٧,٢	١٣,٢
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	٦/٩/٦,٥	٢٦,٢١	٣,٧١[هـ]	٣ ١٣٣,٤	١٠,٩
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠	٦/٩/٦,٥	٢٤,٢٧	٠,٥٧[و]	٦٤١,٠	١,٨
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٦/٩/٦,٥	٢٥,١٩[ج]	١,٤٩[و]	١ ٨٥٧,١	٤,٣
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥	٥,٥/٨,٥ بتكلفة ١,٩ في المائة من نظام المسارين	٢٥,١٦[و]	١,٤٦[و]	١ ٦٨٨,٧	٤,٠
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧	(مثل عام ١٩٩٥)	٢٣,٣٤	(٠,٣٤)[و]	(٤١٧,٣)	١,٠
٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩	(مثل عام ١٩٩٥)	١٩,٤٥	(٤,٢٥)[و]	(٥ ٢٧٨,٦)	١١,٥

(أ) منذ سنة ١٩٧٨، تتم التقييمات على أساس دينامي تماما، أي على أساس افتراض مؤداه أن التضخم سيستمر مستقبلا إلى أجل غير مسمى.

(ب) نتيجة تقديرية، تُظهر فائضا، لو كان تقييم سنة ١٩٧٦ قد أجري على أساس دينامي تماما.

(ج) زيادة على معدل الاشتراكات البالغ ٢١ في المائة.

(د) زيادة على معدل الاشتراكات البالغ ٢١,٧٥ في المائة.

(هـ) زيادة على معدل الاشتراكات البالغ ٢٢,٥٠ في المائة.

(و) زيادة على معدل الاشتراكات البالغ ٢٣,٧٠ في المائة.